جمهوريّة العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

المسؤولية المترتبة عن خرق الدولة حيادها المسبق في إطار النزاعات المسلحة

رسالة تقدم بها الطالب

رضا تركي شمخي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف/ قسم القانون العام

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بأشراف

الدكتور معتز فيصل العباسي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

بِسْمِ

((وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ۖ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا))

صدق الله العلي العظيم

[سورة الإسراء : اية ٣٤]

الاهداء

أُهدي هذا الجهد العلمي الى ...

مدينةُ العلم ونِبيَّ الأُمةّ ..... محمد (صل الله عليه وعلى ال بيته)

بأُب مدينة العلم وأَمير المؤمنين ..... علي بن أبي طالب(عليه السلام)

أبيّ وأميّ ..... عطاءً ومحبةً

زوجتيّ ..... مودةً ورحمةً

ابنتي(دُرَر) الغالية..... عزاً وفخراً

أخي وأخواتي ..... حباً وسنداً

الغائبين عنا والحاضرين في قلوبنا(أخي الشهيد علي)..... وفاءً وشوقاً

الشكر والعرفان

نحمد الله ونشكره كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه, ولما أمدنيّ به من صبر, وقوة على تحمل صعاب البحث, والصلاة والسلام على نبي رحمة محمد وعلى الّه الطيبين الطاهرين.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور معتز فيصل العباسي الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة, وتحمل معي الكثير من العناء وقد أثمرت توجيهاته السديدة في بلورة جُهدنا بالصورة التي هي عليها عن طريق متابعته المستمرة, وإرشاداته العلمية القيمة, كما أَتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجميع الاساتذة الكرام في معهد العلمين وقسم القانون العام بصورة خاصة لما قدموه من معلومات أغنت أفكارنا, وأسهمت في وضعنا على الطريق الصحيح.

كما لا يسعني إلا أنّ أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين, ولكل ما سيبدونه من آراء علمية سديدة التي ستسهم وتساعد في ترصين هذا الجهد العلمي خدمة لبلدنا العزيز.

المستخلص

يرتب القانون الدُّولي العام حقوقاً لأشخاصهِ, كما يفرض عليهم التزامات, وتكون واجبة التنفيذ سواءَ كان مصدرها اتفاقيات دولية, ام أحكاماً مستمدة من المبادئ العامة للقانون, ومن ثم فإن أي إخلال من الدولة بالتزام دولي يترتب عليها المسؤولية الدولية, ومع ذلك يُثار الجدل حول تحديد هذه الالتزامات في ظل تعقيد العلاقات الدولية, تبرز أهمية موضوع دراستنا التي كانت محل نقاش واهتمام منذ القدم, وإلى وقتنا هذا, كون أهمية هذه الدراسة تكمن في إسهامها بإضافة نوعية لحقل المعرفة المتعلق بالقواعد المنظمة للمسؤولية الدولية وخاصة في ما يتعلق بالدول المحايدة والأَضرار الناجمة عن تصرفها عند خرق نظام الحياد الخاص بها, يرتبط ذلك بشكل وثيق باستقرار العلاقات الدُّولية وتنميتها, وقد تفاعلت هذه الدراسة مع أعمال لجنة القانون الدُّولي في مسؤولية الدول عن أفعالها غير المشروعة دولياً لعام٢٠٠١, مستشهدة بآراء فقهاء القانون الدُّولي والممارسة الدولية وأحكام القضاء والتحكيم الدوليين.

خلَّصت الدراسة إلى أن القانون الدُّولي العام يعترف بنظام الحياد الدولي , وبالآثار القانونية المترتبة على الدول المحايدة عند خرقها لواجباتها وإضرارها بدولة اخرى, وما يترتب عليها من المسؤولية الدولية, استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لنظام الحياد في إطار النزاعات المسلحة, والمنهج الاستقرائي في إستنباط الاحكام القانونية اللازمة, والمنهج التحليلي في تحليل كل ما يتعلق بالنصوص القانونية والآراء الفقهية, وقد قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة فصول: الأول يتناول ماهية الحياد ومفهومة والقواعد المنظمة له, أما الفصل الثاني يبحث في تأثير التغييرات الدولية على نظام الحياد وعلاقته بنظام الامن الجماعي, واما الفصل الثالث فخصص للآثار القانونية المترتبة على خرق الدَّولة لواجباتها متناولا المسؤولية الدولية والجزاءات المترتبة عليها.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٧-١
الفصل الأول: ماهية الحياد	**٤٨-٨**
المبحث الأول: مفهوم نظام الحياد في القانون الدولي العام	٣٣-١٠
المطلب الأول: تعريف نظام الحياد و تأصيله التاريخي في القانون الدولي العام	١٩-١١
الفرع الأول: تعريف الحياد لغة واصطلاحاً	١٦-١١
الفرع الثاني: التأصيل التاريخي لنظام الحياد في القانون الدولي العام	٢٣-١٧
المطلب الثاني: ذاتية نظام الحياد في القانون الدولي العام	٣٣-٢٤
الفرع الأول: الاساس القانوني لنظام الحياد في القانون الدولي	٣٠-٢٥
الفرع الثاني: خصائص نظام الحياد في القانون الدولي العام	٣٣-٣١
المبحث الثاني: المركز القانوني للنظام الحياد	٤٨-٣٤
المطلب الأول: القواعد القانونية للحياد في القانون الدولي العام	٤٤-٣٥
الفرع الأول: واجبات الدولة المحايدة	٤٠-٣٥
الفرع الثاني: حقوق الدولة المحايدة	٤٤-٤١
المطلب الثاني : انواع الحياد في القانون الدولي العام	٤٨-٤٥
الفرع الأول: الحياد من حيث المدة الزمنية	٤٦-٤٥
الفرع الثاني: الحياد من حيث الهدف	٤٧
الفرع الثالث: الحياد من حيث الالتزامات	٤٨
الفصل الثاني: أثر التغيرات الدولية على نظام الحياد الدولي	**٨٦-٤٩**
المبحث الأول: العلاقة بين الحياد ونظام الأمن الجماعي	٧٢-٥١
المطلب الأول: نظام الحياد في ظل عصبة الأمم	٥٧-٥٣
الفرع الأول: عضوية الدول المحايدة في عهد عصبة الأمم	٥٤-٥٣
الفرع الثاني: أثر عهد عصبة الأمم على نظام الحياد	٥٧-٥٥
المطلب الثاني: نظام الحياد في ظل ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥	٦٥-٥٨
الفرع الأول :عضوية الدولة المحايدة في منظمة الأمم المتحدة	٥٩-٥٨
الفرع الثاني: تأثر نظام الحياد بميثاق الأمم المتحدة	٦٤-٦٠
المطلب الثالث: العلاقة بين فكرة الأمن الجماعي ونظام الحياد	٧٢-٦٥
الفرع الأول: وسائل الأمن الجماعي على الصعيد الدولي والإقليمي.	٦٩-٦٥
الفرع الثاني: التحديات و الوسائل الملائمة التي تجمع بين نظام الحياد ونظام الامن الجماعي	٧٢-٧٠

المبحث الثاني: آثار الحياد في ظل النزاعات المسلحة المعاصرة	٨٥-٧٣
المطلب الأول: نظام الحياد في ظل النزاعات المسلحة الدولية	٨١-٧٤
الفرع الأول: الحياد والتدخل الدولي الانساني	٧٨-٧٦
الفرع الثاني: القيود واردة على نظام الحياد اثناء النزاعات المسلحة الدولية	٨١-٧٩
المطلب الثاني: نظام الحياد في ظل النزاعات المسلحة غير الدولية	٨٥-٨٢
الفرع الأول: نظام الحياد ومقاتلي التنظيمات المسلحة في النزاع المسلح غير دولي	٨٤-٨٣
الفرع الثاني: نظام الحياد والحرب على الإرهاب	٨٥-٨٤
الفصل الثالث: الآثار القانونية عن خرق الدولة المحايدة لواجباتها	١٢٠-٨٦
المبحث الأول: المسؤولية الدولية للدولة المحايدة عند الخرق	١٠٤-٨٨
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الدولية عن خرق نظام الحياد	٩٨-٨٩
الفرع الأول: تعريف المسؤولية الدولية وأركانها	٩٤-٩٠
الفرع الثاني: صور المسؤولية الدولية وأهميتها	٩٨-٩٥
المطلب الثاني: الآثار القانونية المترتبة عن فعل الدولة غير المشروع دولياً	١٠٤-٩٩
الفرع الأول: الآثار القانونية المتعلقة بمستقبل العلاقات الدولية	١٠٣-١٠٠
الفرع الثاني: عدم جواز الاحتجاج بالقانون الداخلي	١٠٤
المبحث الثاني: الجزاءات الدولية عن خرق الدولة لنظام الحياد	١٢٠-١٠٥
المطلب الأول: التدابير المضادة في القانون الدولي	١١٤-١٠٦
الفرع الأول: مفهوم التدابير المضادة في القانون الدولي العام	١١١-١٠٧
الفرع الثاني: التدابير المضادة ضد الدول المحايدة في النزاعات المسلحة	١١٤-١١٢
المطلب الثاني: جبر الضرر	١٢٠-١١٥
الفرع الأول: إعادة الحال الى ما كان عليه	١١٦
الفرع الثاني :التعويض عن الضرر	١٢٠-١١٧
الخاتمة	١٢٤-١٢١
المصادر	١٣٢-١٢٥

المقدمة

أَولاً: موضوع الدراسة

شهد القرن الحالي ارتفاع في وتيرة النزاعات المسلحة سواًء كانت دُولية, أم غير دولية, التي اقترنت بدعم خارجي واضح أدى إلى تفاقم الانتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدُّولي العام, وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي على مدى عقود من الزمن في تحديد مبادئ المسؤولية الدولية, إلا أن الغموض مازال يحيط بها في تحديد مسؤولية الدُّول المحايدة في النزاعات المسلحة وبين ما ينجم عنها من انتهاكات جسيمة, لأن نظام الحياد في النزاعات المسلحة يعد من المبادئ الراسخة في إطار القانون الدُّولي العام ويشار اليه بأنه الموقف الذي تتبناه إحدى الدول وتتخذه للبقاء خارج النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية القائمة وعدم التورّط في هذه الخلافات وقد يكون هذا الحياد دائماً, أو مؤقتاً بخصوص نزاع مسلح معين, وفي ظلّ بروز الدول المحايدة بوصفها لاعباً فاعلاً على المستوى الدُّولي من منطلق عضويتها في المنظمات الدولية وأهمها الأمم المتحدة, إذ إن تعارض مصالح الدول مع بعضها فرض ضغطًا كبيرًا على المجتمع الدُّولي ,وخاصة مع أُزدياد عدد الدول وتشابك علاقتها وتعدد مصالحها أكثر من السابق مما جعل القانون الدُّولي في حاجة ملحة إلى تنظيم علاقات هذه الدول في حالة الصراع, أو في حالة التعاون, وإلا أصبح العالم كله عرضة للهلاك, والدمار الشامل وهو ماُ اضطر القانون الدُّولي إلى إرساء مجموعة من المفاهيم, أو المبادئ الدولية المهمة ومنها مفهوم مبدأ الحياد الدولي.

لا يقتصر الحياد على كونه يمثل موقفًا سياسيًا, أو أخلاقيًا فحسب بل هو التزام قانوني يفرض على الدولة المحايدة واجبات معينة ويمنحها حقوقاً يحميها القانون الدُّولي, لذلك أُهتم فقهاء القانون الدولي بتنظيم جميع ما يخص الحياد الدولي في محاولة منهم لبيان ماهيته وأنواعه وتحديد واجبات وحقوق الدُّول المحايدة كحقٍ من الحقوق الدولية المتعارف عليها في حل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية, لما لهذه النزاعات من آثار جسيمة وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية, يعد أُستعمال القوة في العلاقات الدولية هي وسيلة غير قانونية التي تلجأ إليها الدول في حل خلافاتها مع الدول الاخرى ومن ثم أصبحت النزاعات المسلحة بوجه خاص الدولية منها ظاهرة قائمة مطلقة الحدود مكاناً وزماناً إذ لا تحدها حدود ولا تقيدها, أدركت الشعوب الإنسانية ضرورة وضع قواعد تنظم طرق وأساليب القتال وهذه القواعد تتضمن تحريم اللجوء الى الحرب, إلا أَن الواقع العملي يثبت بأن المجتمع الدولي لم يستطِع منع اللجوء للحرب بصورة كلية فهناك الوسائل الشرعية وهي الدفاع عن النفس وتدابير الأَمن الجماعي ,فضلاً عن الوسائل غير الشرعية وهي العدوان الذي يحدث من دولة ضد دولة أخرى فعلى الرغم من تجريم العدوان إلا أن المجتمع الدولي لم يستطع إلى الآن منع الدول من اللجوء إليه, أو محاسبة الدول المعتدية, وبما أن النزاعات المسلحة لا مفرّ منها فقدت سعت بعض الدول الأخذ بمبدأ الحياد الدولي, إذ يُنْشِئ هذا النظام القانوني الُّدولي لأشخاصه حقوقاً كما يفرض في المقابل التزامات عليهم واجبة التنفيذ, فإن الإخلال بها يرتب عليهم تحمل المسؤولية الدولية وآثارها القانونية.

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والعملية, فأما من الناحية النظرية تتمثل في نُدرة الدراسات التي تبحث هذا المجال سواء البحوث, أم الرسائل والأطاريح الجامعية التي تناولته بشكل مفصل, أما من الناحية العملية تتمثل في دراسة المسؤولية الدولية المترتبة على دول المحايدة عند خرقها لمبدأ الحياد, وما يرتبه هذا الخرق من آثار قانونية سواء على صعيد العلاقة بين الدُّول المحايدة والأطراف المتحاربة, أم على مستوى المجتمع الدولي بصفة عامة من خلال الاتفاقيات المطبقة بهذا المجال التي تتصدى في تحديد دور الدول المحايدة من النزاعات المسلحة الدولية لضرورة التدخل السلمي لدول الحياد لحل النزاعات المسلحة بين الدول حمايةً للأمنِ والسَّلم الدوليّن, إن موضوع المسؤولية الدولية المترتبة على دول الحياد وموقفها من النزاعات المسلحة يحظى بأهمية كبيرة في العصر الحديث.

وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظلّ التحولات التي تشهدها الدول المحايدة في تغيير موقفها المحايد من خلال تقديم المساعدة أحد طرفي النزاعات المسلحة الذي يمثل انتهاك لقواعد الحياد الدولي في ظل تزايد تعقيد النزاعات المسلحة المعاصرة مع بروز أنماط جديدة من التدخلات الخارجية في شؤون الدول.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة موضوع هذه الدراسة في كيفية بيان المسؤولية الدولية المترتبة على الدول المحايدة عند خرقها للحياد وآثاره القانونية.

وفي ضوء هذه المشكلة ستحاول الدراسة الإجابة عن تساؤلات المتفرعة منها وهي كالآتي:

- ما المقصود بالحياد؟ وماهي أنواعه؟ فيما تتجلى آثاره القانونية بالنسبة للدول المحايدة عند خرقها لحيادها؟.
- كيف أسهمت التغييرات الدولية على نظام الحياد وماهي القواعد المنظمة له؟
- ما المقصود بالمسؤولية الدولية وماهي النتائج المترتبة عليها؟.
- كيف نظم القانون الدُّولي هذا الموضوع وهل أسهم مشروع مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً لعام ٢٠٠١ في تقليص الفجوة التي ميزت القانون الدولي العام, أو بعبارة اخرى هل نجح هذا المشروع في سدّ الفراغ القانوني الذي شاب تنظيم المسؤولية الدولية ؟.
- إذ كان من السّهل إثبات مسؤولية الدول المحايدة عند خرق حيادها, فالأمر ليس كذلك بالنسبة لرعاية الدول المحايدة الذي يرتكبون هذه الانتهاكات فما هو السبب في ذلك؟.
- كيفية اتخاذ التدابير المضادة في حدود القانون الدولي العام ضد الدولة المخلة في التزاماتها الدولية؟.

رابعًا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات محورية حول مسؤولية الدول المحايدة عند خرق حيادها في اطار النزاعات المسلحة لذلك يكون تسليط الضوء على إبراز ما يأتي:

- تحديد مفهوم الحياد الدولي وبيان القواعد المنظمة للحياد في إطار الاتفاقيات الدولية
- بيان المسؤولية الدولية المترتبة على الدول المحايدة في إطار النزاعات المسلحة المعاصرة.
- تسعى هذه الدراسة الى معرفة الآثار القانونية التي ترتبها المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحقها الدول المحايدة بالغير عند خرقها للحياد عن طريق فرض

الجبر والتعويض عن تلك الأعمال التي قامت بها في إطار النزاعات المسلحة المعاصرة.

خامسًا: الدراسات السابقة ذات الصلة

١- دحية قويدر(٢٠١٠) بعنوان: "أحكام مبدأ الحياد زمن النزاعات المسلحة", رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة زيان عاشور, الجزائر.

تتناول هذه الدراسة أحكام مبدأ الحياد في زمن النزاعات المسلحة إذ يقوم الباحث بدراسة, وصياغة فرضية, وجود عناية دولية لوضع الدول المحايدة في النزاعات المسلحة عن طريق البحث في مفهوم الحياد في زمن النزاعات المسلحة والأساس القانوني الذي ينظم الحياد, وتبين القيود الواردة على الحياد أثناء النزاعات المسلحة.

ما يميز دراستي عن هذه الدراسة السابقة هو أن دراستي تبحث في الآثار القانونية التي تتركه الدول المحايدة عند خرقها لنظام الحياد الدولي الذي كانت تتبناه.

٢- صادق باقر العلوي (٢٠١٦) بعنوان "المسؤولية الدولية الناشئة عن انتهاكات المجموعات المسلحة في ضوء معياري السيطرة الكاملة والسيطرة الفعالة", رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون, جامعة الكوفة.

تناولت هذه الدراسة المسؤولية الدول في دعم المجموعات المسلحة التي ارتكبت أنتهاكات جسيمة وما هو موقف القانون الدولي العام منها وهل أسهم مشروع مسؤولية الدول لعام ٢٠٠١ في سد الفراغ القانوني الذي شاب تنظيم المسؤولية الدولية, ما يميز هذه الدراسة انها تبحث في المسؤولية الدولية وفقا لمعياري السيطرة الكاملة والسيطرة الفعالة وماهي العناصر المكونة لهما.

٣- نكاع كريمة (٢٠١٥) بعنوان: "المسؤولية الدولية للدولة" , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر, الجزائر.

تتناول هذه الدراسة مشكلة مدى اعتبار القواعد القانونية والأحكام التي سنها القانون الدُّولي في مجال المسؤولية الدولية للدولة كافية لتغطية حالات الضرر كافة التي تلحقها الدولة بمصالح دول أخرى من أشخاص القانون الدولي, وبالشكل الذي يحقق الرضا والاطمئنان للمجتمع الدولي.

ما يميز هذه الدراسة هو تناولها موضوع المسؤولية الدولية للدولة والأساس التي يمكن الاعتماد عليها وفقا لأحكام القانون الدولي لترتيب المسؤولية الدولية هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى بيان الآثار القانونية المترتبة عن المسؤولية الدولية.

٤- محمد محمود امين(٢٠٠٧) بعنوان: "نظرية الفعل غير المشروع/ دراسة في المسؤولية الدولية" , أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون, جامعة بغداد.

تتناول هذه الدراسة نظرية الفعل غير المشروع بوصفها أحد الأسس المهمة التي تقوم عليها المسؤولية الدولية من خلال مسؤولية الدول عن أفعالها غير المشروعة دولياً في ظلّ القانون الدولي المعاصر.

أما بالنسبة لموضوع دراستنا وبالرغم من وفرة المصادر والمراجع العامة في القانون الدولي, والتي تتناول موضوع المسؤولية الدولية إلا أن هناك نقص في البحوث الاكاديمية بصفة خاصة التي تبحث في هذا الموضوع عليه تم الاعتماد على الكتب والمصادر العامة في القانون الدولي العام فضلا عن البحوث, والمقالات المنشورة, والنصوص القانونية الخاصة بالحياد التي تعدّ الدعم الأساسي لها.

سادسًا: منهج الدراسة

لغرض الإحاطة بتفاصيل الموضوع سوف تعتمد الدراسة على عدة مناهج علمية لغرض توضيح المفاهيم وإزالة الغموض وإيراد وتحليل نصوص القانونية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية بخصوص موضوع البحث, لذلك فقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي فأنه الأنسب لدراسة التطور التاريخي للحياد في إطار النزاعات المسلحة, فضلاً للمنهج

الاستقرائي في إستنباط الأحكام القانونية اللازمة, وأخيراً استعملنا المنهج التحليلي في تحليل كل ما يتعلق بالنصوص القانونية والآراء الفقهية.

سابعًا: هيكلية الدراسة

لغرض الإحاطة بموضوع الدراسة سنقسمه على ثلاثة فصول, تسبقها مقدمة, سنخصص الفصل الأول : ماهية الحياد, الذي ينقسم بدوره على مبحثين: سيخصص المبحث الأول لمفهوم نظام الحياد في القانون الدولي العام, أما المبحث الثاني فيتكفل ببيان المركز القانوني لنظام الحياد.

أما الفصل الثاني مخصصاً للبحث في أثر التغييرات الدولية على نظام الحياد الدولي, وعلى مبحثين: سنبحث في الأول العلاقة بين الحياد ونظام الأمن الجماعي, اما المبحث الثاني فسيكون مركزا على أثر الحياد في ظل النزاعات المسلحة المعاصرة.

واخيراً سيكون الفصل الثالث معنياً بالبحث في الآثار القانونية عن خرق الدولة المحايدة لواجباتها, والذي سيقسم على مبحثين: الأول سنبين فيه: المسؤولية الدولية للدولة المحايدة عند الخرق, أما المبحث الثاني سيركز على الجزاءات الدولية عن خرق الدولة لنظام الحياد.

ونختم الدراسة بخاتمة, تتضمن مجموعة من النتائج, والتوصيات التي توصل اليها الباحث.